Journal of Islamic Sciences (JIS) • Vol 6, Issue 3 (2023) • P: 75 - 60
https://journals.ajsrp.com/index.php/jis
ISSN: 2664-4347(Online) • ISSN: 2664-4339 (Print)

Imam Ghazali's rational approaches in his book Al-Mustasfa
– An empirical and analytical study –

Dr. Nayef Abdul Rahman Al-Jabr[1], Mrs. Hind Saad Al-Harbi*[1]
[1] College of Sharia and Islamic Studies | Qassim University | KSA

Received: 21/01/2023
Revised: 01/02/2023
Accepted: 21/02/2023
Published: 30/09/2023

* Corresponding author: Hind.saad.alharbi@gmail.com

Citation: Al-Jabr, N. A., & Al-Harbi, H. S. (2023). Imam Ghazali's rational approaches in his book Al-Mustasfa – An empirical and analytical study –. *Journal of Islamic Sciences, 6* (3), 60 – 75. https://doi.org/10.26389/AJSRP.N210123

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This research aims to identify the rational approaches in Imam Ghazali's book Al-Mustasfa and outlines the unique classification adopted by Imam Ghazali as well as highlighting his rational methodology and its overall impact and influence.

The theoretical underpinning of this study is based on examining the rational approaches to Ghazali's seminal book, Al-Mustasfa and relies on the analytical method to probe Ghazali's methodology and its influence on the field.

This research focuses on the rational approaches adopted by Imam Ghazali, their causes and effects and his critics and proponents of these approaches.

Some of the most prominent approaches include: Classification of scientific disciplines, Conceptual framework of theoretical disciplines by limiting them to tools such as Had and evidence-based reasoning, Classification of major research tools, Different types of Had.

This research concludes that Imam Ghazali was a pioneer who used rational approaches before other scholars and shows the connection of these rational approaches to the discipline of Usool Al-Fiqh.

Keywords: approaches - rational - Ghazali - Al-Mustasfa.

التقاسيم المنطقية عند الإمام الغزالي من خلال كتابه المستصفى
– دراسة استقرائية تحليلية –

الدكتور/ نايف بن عبد الرحمن الجبر[1]، أ. هند سعد الحربي*[1]
[1] كلية الشريعة والدراسات الإسلامية | جامعة القصيم | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يهدف البحث إلى ذكر التقاسيم المنطقية في كتاب المستصفى وبيان التقاسيم التي تفرد بها الإمام الغزالي عن غيره، وإبراز منهجية الإمام الغزالي في التقاسيم المنطقية وبيان آثارها، ويقوم البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع التقاسيم المنطقية في كتاب المستصفى، والمنهج التحليلي في بيان منهجية الغزالي وآثارها، ويتمحور هذا البحث على التقاسيم المنطقية وأسبابها وآثارها وذكر العلماء الذين وافقوا الغزالي أو خالفوه في التقسيم، ومن أبرز التقاسيم: تقسيم العلوم - تقسيم مدارك العلوم النظرية وحصرها في الحد والبرهان - تقسيم أمهات المطالب - أقسام الحد.

وقد ظهرت نتائج البحث في وجود تقاسيم منطقية قد سبق إليها الإمام الغزالي غيره، ومدى ارتباط تلك التقاسيم المنطقية في أصول الفقه كما أبرز ذلك الإمام الغزالي.

الكلمات المفتاحية: تقاسيم المنطقية – الغزالي - المستصفى.

مقدمة.

الحمدُ لله ذي الآلاء التي لا تُحَدُ، فياضةً، مستلزمةَ الشكرِ، موجبةَ الحمد، المستغني بذاته عن سواه، وكلٌ مفتقر إليه افتقاراً لا ينفكُ، والصلاةُ والسلامُ على مصطفاه ذي الخُلُقِ العظيم، صلاةً وسلاماً متصلينِ وعلى آله وصحبه والتابع إلى يوم الحساب.

أما بعد: فإن الشارع _سبحانه وتعالى- جعل الغاية من إرسال الرسل وإنزال الكتب عبادته وحده لا شريك له، وهذه الغاية ثمرة غالية لا تُجتنى إلا بمعرفة حُكمهِ تعالى في المسألة، وهي المقصود من العلوم الشرعية على تباينها، وما كان سبيلُ معرفةِ حكمهِ الهوى والتخرص، بل كان وفق قواعد وأسسٍ بُثتْ في الكتاب والسنة ولغة العرب ثم صاغها جهابذة الأصول ثم تشكلت علماً قائماً بذاته، وتتابع العلماء بعد ذلك على ترتيب أبوابه وتهذيب مسائله وضبط حدوده.

وقد جعل الله-سبحانه وتعالى-ذلك الجهد المُضني من أولئك الأعلام سبباً في تسهيل علم أصول الفقه على طلابه في كل زمان، فكان هذا سبباً في حفظ هذا العلم الجليل.

وكان من جهود الأئمة التي ذللتْ صعاب هذا العلم التقاسيم التي ذكروها في كتبهم، فلا ترى كتاباً أصولياً إلا وقد اشتمل على أوجهٍ منها إلا ما ندر.

ومن شواهد ذلك تقسيمهم الأحكام التكليفية إلى خمسة أحكام على رأي الجمهور، ثم بعد ذلك تدفعهم اعتبارات متباينة على تقسيم كل قسم منها، كما قسموا الواجب باعتبار الوقت إلى واجب مضيق وموسع

إلى غير ذلك من الاعتبارات.

وممن تميز وتفرد في التقاسيم الإمام الغزالي خاصةً في كتابه المستصفى فقد أتى بترتيب لطيف عجيب حيث قال "فصنفته وأتيت فيه بترتيب لطيف عجيب يطلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم ويفيده الاحتواء على جميع مسارح النظر فيه".[1]

فكان سبب اختيار الموضوع هو أن يكون بحثي – مستعينة بالله تعالى – في التقاسيم المنطقية من خلال كتاب المستصفى فكان عنوانه: "التقاسيم المنطقية عند الإمام الغزالي من خلال كتابه المستصفى"

ليكون البحث دراسة استقرائية للتقاسيم المنطقية في كتاب المستصفى والله أسأل توفيقًا وسدادًا وفتحًا؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية البحث:

1- القيمة العلمية لكتاب المستصفى، فهو يعد من أمهات الكتب، بالإضافة إلى مكانة الإمام الغزالي العلمية.
2- تميز الإمام الغزالي في التقاسيم المنطقية وتحديداً في آخر كتبه الأصولية وهو المستصفى وسيظهر ذلك جلياً في البحث.
3- أن الإمام الغزالي اهتم بالتقاسيم تأثراً بشيخه الجويني، فقدا ابتدأ إمام الحرمين كتابه البرهان بكلامه عن أهميتها فقال: "حق على كل من يحاول الخوض في فن من فنون العلوم أن يحيط بالمقصود منه وبالمواد التي منها يستمد ذلك الفن وبحقيقته وفنه وحده، إن أمكنت عبارة سديدة على صناعة الحد وإن عسر فعليه أن يحاول الدرك بمسلك التقاسيم والغرض من ذلك أن يكون الإقدام على تعلمه مع حظ من العلم الجُمليَ بالعلم الذي يحاول الخوض فيه".
4- أن كتاب المستصفى تجد فيه الأقطاب مرتبة ترتيباً واضحاً متسلسلاً والمسائل كذلك، ويرجع هذا إلى تقسيمات الإمام الغزالي.

أهداف البحث:

1- حصر التقاسيم المنطقية في كتاب المستصفى.
2- إبراز منهجية الإمام الغزالي في التقاسيم المنطقية.
3- ذكر التقاسيم المنطقية التي تفرد بها الإمام الغزالي عنه غيره.
4- بيان أثر التقاسيم المنطقية.

مشكلة البحث: البحث محاولة علمية للإجابة عن هذه الأسئلة:

1- هل للإمام الغزالي تقاسيم منطقية في كتابه المستصفى؟
2- هل للإمام الغزالي منهجية في التقاسيم المنطقية؟
3- هل للإمام الغزالي تقاسيم منطقية تفرد بها عن غيره من العلماء؟
4- هل يوجد أثر للتقاسيم المنطقية؟

(1) الغزالي، المستصفى ص 4.

الدراسات السابقة:

من خلال التتبع والاطلاع لما يتعلق بهذا الموضوع من مؤلفات، لم أطلع في حدود علمي على دراسة سابقة في الموضوع نفسه، ولم أجد فيه رسالة علمية بهذا العنوان على وجه الاستقلال.

وقد كتب بعض الباحثين حول الموضوع مثل: الآثار المنطقية والكلامية في روضة الناظر وجنة المناظر للموفق ابن قدامة دراسة عقدية وهي رسالة تقدمت بها للباحثة/ ريما عبد العزيز عثمان الناصر لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك سعود.

وكذلك توجد رسائل تكلمت عن التقاسيم الأصولية، وهي:

مشروع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مكون من أربع رسائل علمية وهي كالتالي:

1- التقاسيم الأصولية، أسبابها وآثارها (مباحث الأحكام الشرعية ومتعلقاتها) وهي رسالة تقدم بها الباحث/هيثم خليل زماعرة لنيل درجة الدكتوراه في قسم أصول الفقه.
2- التقاسيم الأصولية، أسبابها وآثارها (مباحث الأدلة الشرعية) وهي رسالة تقدم بها الباحث/ طارق صفي الرحمن مباركفوري لنيل درجة الدكتوراه في قسم أصول الفقه.
3- التقاسيم الأصولية، أسبابها وآثارها (مباحث اللغة ودلالات الألفاظ) وهي رسالة تقدم بها الباحث/ أحمد عبد الرزاق كتبي لنيل درجة الدكتوراه في قسم أصول الفقه.
4- التقاسيم الأصولية، أسبابها وآثارها (مباحث القياس والاجتهاد والتقليد والتعارض والترجيح) وهي رسالة تقدم بها الباحث/ حامد حسن الجهني لنيل درجة الدكتوراه في قسم أصول الفقه.

وهذه الرسائل تكلمت عن التقاسيم الأصولية عند علماء الأصول بشكل عام، وتكلمت أيضا عن الأسباب والآثار للتقاسيم الأصولية، وكل رسالة اختصت بباب من أبواب أصول الفقه.

ولم أجد إبرازا لدور الغزالي وأثره إلا قليلاً لإنها تتكلم عن كثير من علماء الأصول، وأيضاً عندما يذكرون الإمام الغزالي يذكرونه عند كلامهم عن مدرسة المتكلمين، ومقارنتها بمدرسة الأحناف.

وفي بحثي أهدف إلى التركيز على حصر التقاسيم عند الإمام الغزالي وتحليلها، ثم مقارنتها بتقاسيم الأصوليين.

منهج البحث:

اتبعت في البحث المنهج الاستقرائي في تتبع التقاسيم المنطقية في كتاب المستصفى، واتبعت المنهج التحليلي في بيان منهجية الغزالي وآثارها.

المنهجية في البحث: هذه الدراسة بيان للتقاسيم المنطقية وأسبابها وآثارها عند الإمام الغزالي مقتصرة على كتابه المستصفى.

خطة البحث: ينتظم هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة؛ وتضمنت ما سبق.

التمهيد: وفيه تعريف بالتقاسيم المنطقية وبالإمام الغزالي وكتابه المستصفى.

المبحث الأول: تقسيم العلوم.

المبحث الثاني: تقسيم مدارك العلوم النظرية وحصرها في الحد والبرهان.

المبحث الثالث: تقسيم أمهات المطالب

المبحث الرابع: أقسام الحد.

المبحث الخامس: تقسيم نسبة المعاني بالإضافة إلى الموصوف به في الوجود الذاتي والعرضي وتقسيماتهما.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

التمهيد: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التقاسيم المنطقية.

أولا: التقاسيم لغة: جمع تقسيم، مصدر قسم: القاف والسين والميم أصلان صحيحان، يدل أحدهما على جمال وحسن والآخر على تجزئة شيء.

فالأول القسام، وهو الحسن والجمال، وفلان مقسم الوجه، أي ذو جمال.

والأصل الآخر القسم: مصدر قسمت الشيء قسما فانقسم[2].

وخلال بحثي لم أجد في كتب اللغة مصطلح "التقاسيم" كمصدر قسم أو كجمع تقسيم.

لكن العلماء ذكروها في كتبهم عند حديثهم عن التقاسيم والأنواع، ومن أوائل من استخدم هذا المصطلح الإمام ابن حبان صاحب الصحيح المسمى التقاسيم والأنواع.

ثانيا: المنطق لغة: المنطق: الكلام، نطق ينْطق نطقاً: تكلم[3].

ثالثا: تعريف التقاسيم المنطقية: بعد البحث والاطلاع لم أجد أحداً من العلماء قام بتعريف التقاسيم المنطقية أو الأصولية، لكن بعض الباحثين المعاصرين تطرقوا لتعريف التقاسيم الفقهية، وأوردوا التعريفات التالية:

التعريف الأول: "هي الأجزاء والصور والحالات والتفريعات التي ورد لها ذكر في الفقه الإسلامي حيث تقسم المسألة الفقهية إلى أقسام وأجزاء يختص كل قسم منها بحكم شرعي خاص به" [4].

التعريف الثاني: "هي الأضرب والأنواع والصور التي تتفرع عنها المسألة" [5].

التعريف الثالث: "تحليل الاسم الفقهي الكلي أو الموضوع الفقهي الكلي إلى أجزاء يصدق عليها هذا الاسم" [6].

الخلاصة: مما سبق فيمكن أن أعرف التقاسيم المنطقية فأقول هي: الأجزاء والتفريعات التي ورد ذكرها في المنطق، حيث تقسم المسألة المنطقية إلى أقسام وأجزاء يختص كل قسم منها بحكم خاص به.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الغزالي:[7]

أولاً: اسمه ونسبه: هو الشيخ، الإمام، زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي، وينسب إلى صناعة الغزل عند من يقول بتشديد الزاي أو إلى غَزَالة من قرى طوس لمن قال بالتخفيف.[8]

ثانياً: مولده وصباه: ولد الغزالي في مدينة طوس سنة أربعمائة وخمسين من الهجرة، وكان والده يغزل الصوف ويبيعه في دكانه، فلما حضرته الوفاة، أوصى به وبأخيه أحمد إلى صديق له متصوف لتعليمهما، فلما مات أقبل الصوفي على تعليمهما، ثم تعذر عليه القيام بهما، فأشار عليهما أن يذهبا لمدرسة الفقه حتى يحصلا قوت يومهما.

وفعلا ذلك وكان هو السبب في سعادتهما وعلو شأنهما، وكان يحكي الغزالي هذا ويقول: طلبنا العلم لغير الله فأبى إلا أن يكون لله.

ويحكى أن أباه كان فقيرا صالحا لا يأكل إلا من كسب يده في عمل غزل الصوف ويطوف على العلماء

ويجالسهم ويقوم على خدمتهم، وكان إذا سمع كلامهم بكى وتضرع وسأل الله أن يرزقه ابنا ويجعله فقيها فاستجاب الله دعوته، فكان أبو حامد أفقه أقرانه وإمام أهل زمانه وفارس ميدانه[9].

ثالثاً: طلبه للعلم: بدأ طلبه للعلم في بلدته طوس فقرأ طرفاً من الفقه على أحمد الراذكاني، ثم سافر إلى جرجان عند أبي نصر الإسماعيلي وكتب عنه التعليقة، ثم رجع إلى طوس، ثم قدم إلى نيسابور عند الجويني وجد واجتهد وتخرج في مدة قريبة وصار يدرس التلاميذ، وصنف في ذلك الوقت، وحظي عند الجويني حتى أصبح يفتخر به[10].

رابعاً: **وفاته:** توفي في جمادى الأولى سنة خمس وخمسمائة بمدينة طوس، وعمره خمس وخمسين سنة. [11]، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

---

(2) ينظر الفارابي، مادة قسم الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 2010/5، ابن فارس، مقاييس اللغة 86/5، ابن منظور، لسان العرب 12/ 478.

(3) ينظر الفارابي، مادة (نطق) قسم الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 1559/4، المرسي، لمحكم والمحيط الأعظم 285/6.

(4) مخلوف، التقاسيم الفقهية عند المالكية 4.

(5) آل سيف، التقاسيم والأنواع والجوامع الفقهية في فروع المذهب الحنبلي، 9.

(6) الخادمي، علم القواعد الشرعية 324.

(7) ينظر ترجمة الغزالي في ابن عساكر تاريخ دمشق 200/55، ابن خلكان، وفيات الأعيان 217/4، الذهبي، سير أعلام النبلاء 322/19-323، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى 193/6-196، الزركلي، الأعلام 323/7.

(8) ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء 322/19-323، الزركلي، الأعلام 22/7.

(9) ينظر ابن عساكر تاريخ دمشق 11/55 السبكي، طبقات الشافعية 193/6-194.

(10) المصدر نفسه.

(11) ينظر ابن عساكر تاريخ دمشق 204/55.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب المستصفى.

أولاً: اسم الكتاب: اشتهر بين أوساط العلماء باسم (المستصفى) وقد ذكر الغزالي تسميته في مقدمة كتابه حيث قال: "وقد سميته كتاب المستصفى من علم الأصول" [(12)].

ثانياً: نسبة الكتاب: تظهر نسبة الكتاب للغزالي من خلال التالي:

1- ما ذُكر في الكتب التي ترجمت له [(13)].

2- ما نقله العلماء عن الغزالي في كتبهم: مثل ما ذكر الزركشي في البحر المحيط:" وقد قال الغزالي في المستصفى بعدما سبق: فإن قيل: فقد ترك الشافعي في الجديد القياس في تغليظ الدية في الحرم لقول عثمان" [(14)].

ثالثاً: الباعث على تأليفه: ذكر الغزالي ما بعثه على تأليف كتابه فقال: أن بعض طلبة العلم اقترحوا عليه تأليف كتابٍ في أصول الفقه، يكون وسطاً بين كتابي تهذيب الأصول والمنخول [(15)]، فألف المستصفى الذي كان خاتمة كتبه الأصولية وأشهرها.

رابعاً: القيمة العلمية لكتاب المستصفى: يعد كتاب المستصفى أحد أعمدة كتب أصول الفقه التي ذكرها ابن خلدون في تاريخه، فقد قال: أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان للجويني والعهد للقاضي عبد الجبار والمعتمد لأبي حسين البصري والمستصفى للغزالي[(16)].

وتكمن أهميته في أنه آخر كتبه الأصولية، فقد كتبه بعدما نضج علمياً واستقرت آراؤه.

قال ابن رشيق المالكي: "جمع فيه الغزالي بين الترتيب والتحقيق، وتميز بعذوبة اللفظ، وصواب المعنى مع احتواءه جميع مقاصد العلم" [(17)].

وكان كتاب المستصفى هو الوسط بين المنخول الذي مال الغزالي فيه إلى الاختصار والإيجاز، وبين تهذيب الأصول الذي مال فيه إلى الاستكثار[(18)].

وكان سهل العبارة حسن الترتيب، واضح المعاني، قسمه الغزالي على أربعة أقطاب تشمل جميع مباحث أصول الفقه.

ويزداد كتاب المستصفى أهميةً لأن الغزالي ركز فيه على المعاني والمصطلحات وتحرير النزاع وتضييق شقة الخلاف بين العلماء ما استطاع [(19)].

ومما أعلى شأن كتابِ المستصفى حفظه لآراء القاضي أبي بكر الباقلاني، ويظهر من ذلك اهتمام المالكية بكتاب المستصفى شرحاً واختصاراً، كابن رشد وابن رشيق في كتابيهما (الضروري في أصول الفقه) و(لباب المحصول من علم الأصول).

المطلب الرابع: علاقة المنطق بعلم أصول الفقه.

لم تتقوقع العلوم الإسلامية على نفسها، بل انفتحت على علوم الأمم الأخرى فاستعارت منها آلياتها ومفاهيمها بما يلائم خصوصياتها العقدية واللغوية والعرفية، ومن ضمنها علم أصول الفقه، فقدانفتح وتفاعل مع علوم الحضارات الأخرى، وخصوصًا مع العلوم اليونانية: الفلسفة والجدل والمنطق، وبالأخص المنطق الأرسطي الذي يعتبر أول علم وافد على علم أصول الفقه، وتجسد تداخله مع علم الأصول في عدة مصنفات أصولية، استلهمت المنهج المنطقي ووظفته وقعَّدت به القضايا الأصولية، ومن هذه المصنفات:

1- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الذي اعتمد في تناوله القضايا الأصولية أسسًا منطقيةً دقيقةً مستفادةً من القياس الأرسطي.

2- البرهان في أصول الفقه للإمام الجويني الذي يعد من الأوائل الذين أدخلوا إلى علم أصول الفقه بعض القواعد والأسس التي تضمنها "الأرغانون" الأرسطي، والتي تتعلق بالأقيسة أو الحجج أو المقدمات العامة التي عرضها أرسطو في كتاباته المنطقية[(20)].

---

(12) الغزالي، المستصفى 4.

(13) ينظر الزركلي، الأعلام 22/7، الحاج خليفة، كشف الظنون، 1673/2.

(14) الزركشي، البحر المحيط 79/8.

(15) ينظر الغزالي، المستصفى 4.

(16) ينظر ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون 576/1.

(17) ينظر ابن رشيق المالكي، لباب المحصول من علم الأصول 188.

(18) ينظر الغزالي، المستصفى 4.

(19) ينظر عبد الوهاب أبو سليمان، الفكر الأصولي 326.

(20) ينظر المتقي، تداخل علم المنطق مع علم أصول الفقه 1-3.

3- المستصفى في علم الأصول للغزالي وقد بين فيه علاقة علم المنطق بعلم أصول الفقه حيث أشار إلى أن مقدمته المنطقية ليست من جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها، ثم قال "ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا"

وكذلك بين أن جميع العلوم النظرية تحتاج إلى هذه المقدمة المنطقية[21].

وقد كان له الدور الأبرز في إدخال علم المنطق في أصول الفقه.

وتابع العلماء من بعد الغزالي على إدخال المقدمة المنطقية في كتب أصول الفقه منهم الرازي[22]، وابن قدامة[23]، والقرافي [24] وغيرهم.

المبحث الأول: تقسيم العلوم

أولاً: توثيق التقسيم.

قسم الغزالي العلوم إلى ثلاثة أقسام:[25]

القسم الأول: علم عقلي محض: مثاله: علم الحساب وعلم الهندسة، فهذا العلم لا يحث عليه الشارع ولا يندب إليه.. قال الغزالي: "فهي بين ظنون كاذبة لائقة، وإن بعض الظن إثم؛ وبين علوم صادقة لا منفعة لها ونعوذ بالله من علم لا ينفع وليست المنفعة في الشهوات الحاضرة والنعم الفاخرة فإنها فانية دائرة، بل النفع ثواب دار الآخرة".

القسم الثاني: علم نقلي محض: مثاله: علم الحديث وعلم التفسير، فهذا العلم قوة الحفظ فيه كافية، وليس فيه إعمال للعقل، فالخطب في مثله يسير.

القسم الثالث: علم ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع: وهذا العلم هو أشرف العلوم.

مثاله: علم أصول الفقه، "فهذا العلم يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد"[26].

ثم قسم الغزالي العلوم مرةً أخرى باعتبار آخر:[27] إلى قسمين:[28]

القسم الأول: علوم عقلية: وليس ذلك من غرضنا. ومثاله: علم الطب والحساب والهندسة.

القسم الثاني: علوم دينية: ومثاله: علم الكلام، علم الفقه، علم أصول الفقه وعلم الحديث وعلم التفسير.

ثم كل واحد من العلوم العقلية والعلوم الدينية ينقسم إلى كلية وجزئية.

فالعقلية تنقسم إلى: 1. كلية. 2. جزئية.

ولم يتعرض الغزالي إلى أمثلتها أو الكلام عنها بشيء من التفصيل.

والدينية تنقسم إلى: 1. كلية، مثل علم الكلام. 2. جزئية، علم الفقه وأصوله وعلم الحديث وعلم التفسير.

ثانياً: بيان سبب التقسيم.

تبين لي أن سبب تقسيم الغزالي العلوم إلى نقلية محضة وإلى عقلية محضة وإلى ما ازدوج فيه العقل والنقل؛ هو مدى منفعة هذه العلوم للإنسان في آخرته أولاً ثم في حياته الدنيا ثانياً، فالغزالي لا ينظر إلى العلم ذاته فالعلم كله مطلوب، لكنه ينظر إليه من حيث الغاية التي يحققها والثمرة التي ينتجها، فكل علم يعود على المتعلم بالنفع فهو محمود، وكل علم ليس فيه نفع فهو مذموم.

(21) ينظر الغزالي، المستصفى 10.

(22) ينظر الرازي، المحصول 82/1.

(23) ينظر ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر 56/1.

(24) ينظر القرافي، شرح تنقيح الفصول 4.

(25) ينظر الغزالي، المستصفى ص 3-6، الغزالي هنا يصنفها باعتبار مكانتها وفضلها.

(26) المصدر نفسه.

(27) لأن تقسيم العلوم يختلف باختلاف الموضوعات التي يريد أن يطرحها الغزالي، وهنا يصنفها بحسب شرعيتها.

(28) ينظر الغزالي، المستصفى ص 6.

ثالثا: ذكر أشهر العلماء الذين وافقوا الغزالي أو خالفوه في هذا التقسيم:

1- ابن رشد جمع بين التقسيم الثلاثي الأول والتقسيم الثنائي وخاصة الكلي والجزئي ودمجهما مع بعض وصاغ تقسيماً آخر على طريقته:[29]

فقسم العلوم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: علوم للاعتقاد.

فهذه غايتها الاعتقاد الحاصل عنها في النفس فقط، كالعلم بأن العالم حادث وأشباه ذلك.

القسم الثاني: علوم للعمل: فهذه غايتها العمل، وتنقسم إلى قسمين:

1. علوم جزئية كالعلم بأحكام الصلاة والزكاة وما أشبههما من جزئيات الفرائض والسنن.
2. علوم كلية كالعلم بالأصول التي تبنى عليها هذه الفروع من الكتاب والسنة والإجماع.

القسم الثالث: علوم القوانين.

فهذه علوم أدوات وآلة تساعد على فهم العلمين السابقين، كالعلم بالدلائل وأقسامها، وبأي أحوال تكون دلائل وبأيها لا. وفي أي المواضع تستعمل النقلة من الشاهد إلى الغائب وفي أيها لا.

والعلوم النظرية والعملية بشطريها الكلية والجزئية كلما تشبعت واتسعت تحتاج إلى هذا النوع من العلوم أي علوم الآلة والتي على رأسها علم أصول الفقه.

2- ابن رشيق المالكي وافق في هذا التقسيم لكنه خالفه في قوله إن العلم العقلي المحض لا فائدة فيه فقال[30]:

وهذا الكلام غير صحيح الإطلاق فيه، فإن الله تعالى يقول: { هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (5)}[31]

وبالحساب يعرف الحق من الباطل في قسمة المواريث، ويعرف المواقيت، وربما يوصل ذلك إلى علم الهندسة فلا يجوز أن يطلق القول بأنه لا منفعة فيها.

3- البيضاوي وافق الغزالي في هذا التقسيم فجاء تقسيمه كالتالي[32]: أن أقسام العلوم ثلاثة:

القسم الأول: علوم عقلية محضة، مثل علم الحساب والهندسة والطب

القسم الثاني: علوم لغوية، مثل علم اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي والبيان وهي علوم القرآن والسنة وتوابعهما.

القسم الثالث: علوم شرعية، وهي أشرف العلوم، مثل علم أصول الفقه.

4- أيضا ابن جزي المالكي وافق الغزالي في هذا التقسيم[33]: فقال إن العلوم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: علم عقلي.

القسم الثاني: علم نقلي.

القسم الثالث: علم يأخذ من العقل والنقل بطرف، وهو علم أصول الفقه.

5- الزركشي وافق الغزالي في بعض هذه الأقسام فجاء تقسيمه كالتالي[34]: أقسام العلوم:

القسم الأول: علم عقلي محض، مثل علم الحساب والهندسة، وهذا القسم وافق الغزالي فيه.

القسم الثاني: علم لغوي مثل علم اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والعروض، وهذا القسم أضافه الزركشي على تقسيم الغزالي.

القسم الثالث: علم شرعي، وهو علم القرآن والسنة، وهذا القسم دمج الزركشي فيه بين تقسيمات الغزالي للعلوم ثم ذكر شرف علم أصول الفقه وأورد كلام العلماء عنه ومن ضمنهم الغزالي.

(29) ينظر، ابن رشد، الضروري في أصول الفقه ص 34.

(30) ينظر ابن جزي المالكي، لباب المحصول في علم الأصول ص 189.

(31) سورة يونس آية 5.

(32) ينظر السبكي، الالإبهاج في شرح المنهاج 1/5-6.

(33) ينظر الغرناطي تقريب الوصول إلى علم الأصول ص 137.

(34) ينظر الزركشي، البحر المحيط 1/20-21.

رابعاً: بيان أثر التقسيم: الخلاف الذي بين العلماء في هذه التقاسيم خلافٌ لفظي، وبالتالي لم يترتب عليه أثر، والله أعلم.

خامساً: بيان الراجح من التقاسيم، ووجه الترجيح: الراجح أن تقسيم الغزالي أوضح التقاسيم وأسهلها، ولم يظهر لي بعد البحث تقاسيمٌ للعلوم في مصنفات العلماء الذين سبقوا الغزالي كأبي بكر الباقلاني والجويني، ولم يُضِفِ العلماء الذين جاؤوا من بعد الغزالي جديداً على تقسيمه.

أما انتقاد ابن رشيق فيجاب عليه:

بأننا إذا جمعنا بين تقسيم الغزالي للعلوم في كتابيه المستصفى وإحياء علوم الدين، نجد أنه قسم العلوم على قسمين[35]: 1. علوم شرعية. 2. علوم ليست بشرعية، وهي على ثلاثة أقسام:

1. علوم محمودة، وهي: التي ترتبط بها مصالح الدنيا مثل علم الطب والحساب والهندسة، وصفة المدح يكتسبها العلم من تعلقه بمصالح الدنيا.
2. علوم مذمومة، مثل السحر والشعوذة.
3. علوم مباحة، مثل العلم بالأشعار التي لا سخف فيها والأخبار وما إلى ذلك.

فقول الغزالي أن العلم العقلي المحض لا يحث عليه الشرع ولا يندب إليه، يَصِحُ لأن الشرع لا يحث عليها لذاتها، إنما لتعدي نفعها للمسلمين فأصبحت مما يثاب عليه.

المبحث الثاني: تقسيم مدارك العلوم النظرية وحصرها في الحد والبرهان.

أولا: تعريف مدارك العلوم:

المدارك لغة: جمع مُدرك، والدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه.

يقال أدركت الشيء أدركه إدراكا، وأدرك الغلام أي بلغ الحلم، والإدراك: اللحوق، والمفعول مدارك[36].

ومدارك العلوم اصطلاحا: هي الطرق التي يدرك بها العلم فهي إما حس أو عقل أو مركب منهما[37].

أو هي: مواضع طلب العلم[38].

تعريف الحد:

لغةً: المنع، ومنه سمي البواب حداداً، لمنعه الناس من الدخول[39].

اصطلاحاً: عرفه الغزالي بقوله: " أن الحد إنما يذكر جوابا عن سؤال في المحاورات، ولا يكون الحد جوابا عن كل سؤال بل عن بعضه والسؤال طلب وله لا محالة مطلوب وصيغة"[40].

تعريف البرهان: لغةً: الحُجة والدليل[41].

اصطلاحاً: عرفه الغزالي فقال البرهان عبارة عن: "أقاويل مخصوصة ألفت تأليفا مخصوصا بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر بالنظر"[42].

ثانياً: دراسة التقسيم:

أ- توثيق التقسيم:

قسم الغزالي مدارك العلوم إلى قسمين:[43]

(35) ينظر الغزالي، إحياء علوم الدين ص 16.

(36) ينظر مادة (درك) ابن فارس، مقاييس اللغة 269/2، ابن منظور، لسان العرب 419/10، الفيومي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 192/1 أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة 741/1.

(37) ينظر الطوفي، شرح محتصر الروضة 172/1.

(38) ينظر الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 192/1.

(39) ينظر مادة(حدد) الأزدي، جمهرة اللغة 95/1، ابن فارس، مقاييس اللغة 3/2.

(40) المستصفى 11.

(41) ينظر مادة (برهن)الرازي، مختار الصحاح 34، ابن منظور، لسان العرب 51/13.

(42) الغزالي، المستصفى ص 24.

(43) ينظر الغزالي، المستصفى ص 10-11.

القسم الأول: هو إدراك الذوات المفردة أو معرفة المفردات، كأن تعلم معنى الجسم أو العالم أو الحركة، فهو تصور أو إدراك لشيء دون الحكم عليه، فتعلم وتفهم المفردة دون إضافتها إلى غيرها.

فهو إدراك المفردات أو إدراك التصورات.

وهذا القسم يستحيل فيه التصديق والتكذيب، فإذا قلت جسم أو قديم أو عالم فهذه أفراد ليس فيها صدق ولا كذب.

وقد سماه المنطقيون (التصور)، وسماه بعض علماء الأصول (معرفة)، ولا مشاحة في الاصطلاح[44].

وسبب تسميته تصوراً: لأنه لم يحصل سوى صورة الشيء في الذهن[45].

وينقسم التصور إلى نوعين:

النوع الأول: أولي: وهو: ما يفهم معناه من غير بحث أو طلب، فيرتسم معناه في النفس من غير بحث، فلا يحتاج إدراكه إلى تأمل ونظر، مثل لفظ (الموجود) فإن كل شخص يعلم ضرورة أن هذا الشيء موجود وليس بمعدوم، وكذلك البياض، والسواد، ونحو ذلك من المفردات التي تدرك وتعلم بمجرد الحس.

ويسمى أيضاً (الضروري)[46].

النوع الثاني: مطلوب: وهو: ما لا يفهم معناه إلا ببحث وطلب، وهو الذي يحتاج لمعرفة وفهم معناه إلى تأمل ونظر، حيث إن الاسم يدل على أمر مجمل غير مفصل أو مفسر، فيطلب تفسيره بالحد والبيان، مثل: إدراك معنى (العقل) و(الروح).

ويسمى (نظري) [47].

القسم الثاني: هو إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض بالنفي أو الإثبات، أهو: إدراك نسبة حكمية بين الحقائق بالإيجاب أو النفي، كأن تقول العالم ليس بحادث أو الجسم متحرك.

وهذا القسم يتطرق إليه التصديق والتكذيب بمعنى: أن هذه النسبة قد تكون صحيحة، فيكون صادقا، وقد تكون غير صحيحة فيكون كاذبا.

وقد سماه أهل المنطق (التصديق)، وسماه بعض علماء الأصول (علم)[48].

وسبب تسميته تصديقاً: تغليباً لشرف الصدق وإلا فهو يحتمل الكذب [49].

قال الغزالي: "وكل علم تطرق إليه تصديق فمن ضرورته أن يتقدم عليه معرفتان أي: تصوران

فإن من لا يعرف المفرد كيف يعلم المركب ومن لا يفهم معنى العالم ومعنى الحادث كيف يعلم أن العالم حادث؟" [50].

كما انقسم التصور إلى نوعين كذلك ينقسم التصديق إلى نوعين:

النوع الأول: أولي: وهو الذي يفهم معناه من غير نظر ولا بحث، وهو ما يدركه الإنسان بالضرورة بدون تأمل وطلب مثل: إدراك وقوع النسبة إذا قلت: النار محرقة، أو الواحد نصف الاثنين، ونحو ذلك مما يتوصل إليه الإنسان بدون تفكير.

ويسمى (ضروري)[51].

النوع الثاني: مطلوب: وهو الذي لا يفهم معناه ولا يدرك إلا ببحث وطلب واستدلال،

فيحتاج إلى نظر وتأمل وتفكير، مثل: إدراك وقوع النسبة إذا قلت: (العالم حادث)، ونحو ذلك مما لا يتوصل إليه الإنسان إلا بعد تفكير دقيق وتأمل طويل.

ويسمى (نظري)[52].

قال الغزالي: المطلوب من المعرفة لا يقتنص إلا بالحد، بمعنى أن الطريق الموصل إلى التصور هو الحد (التعريف)، والمطلوب من العلم الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب لا يقتنص إلا بالبرهان، أي أن الطريق الموصل إلى التصديق هو البرهان، لذلك البرهان والحد هو الآلة التي بها يقتنص سائر العلوم المطلوبة[53].

---

(44) المصدر نفسه.

(45) ينظر مختصر التحرير شرح الكوكب المنير 58/1.

(46) ينظر الغزالي، المستصفى ص 11.

(47) المصدر نفسه.

(48) المصدر نفسه.

(49) انظر الفتوحي، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير 58/1.

(50) الغزالي، المستصفى ص 11.

(51) المصدر نفسه.

(52) المصدر نفسه.

ب- **بيان سبب التقسيم:** بعد البحث لم أقف على سببٍ لهذا التقسيم.

ج- **ذكر أشهر العلماء الذين وافقوا الغزالي أو خالفوه في هذا التقسيم.**

1- ابن الحاجب وافق الغزالي فقسم العلوم إلى قسمين:[54]

القسم الأول: العلم بالمفردات، مثل علمك بمعنى الإنسان والكاتب.

القسم الثاني: العلم بنسبة المفردات بعضها إلى بعض، مثل حكمك بأن الإنسان كاتب أو ليس بكاتب.

ويسمي المنطقيون الأول: تصورا. والثاني: تصديقا.

2- ابن قدامة وافق الغزالي في هذا التقسيم فقال:[55] إن مدارك العقول تنحصر في الحد والبرهان وهي على قسمين:

1. إدراك الذوات المفردة، كعلمك بمعنى العالم، والحادث، والقديم.
2. إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض، نفيًا وإثباتًا.

3- ابن جزي وافق الغزالي في هذا التقسيم لكنه لم يحصرها في الحد والبرهان فقال[56]: إن مدارك العلوم على قسمين:

1. التصور، فإدراك الذوات المفردة.
2. التصديق، فهو إسناد أمر إلى ذات بالنفي والإثبات.

4- ابن تيمية خالف المناطقة عموماً ومن ضمنهم الغزالي، ورد عليهم بردود كثيرة سأذكر منها ردَّين:[57]

1. أن الناس من أهل العلم وأهل العمل والصناعات يعرفون الأمور التي يحتاجون إلى معرفتها ويحققون ما يعانونه من العلوم والأعمال من غير تكلم بحد منطقي، ولا نجد أحدا يتكلم بهذه الحدود من أئمة الفقه ولا النحو ولا الطب ولا الحساب ولا أهل الصناعات مع أنهم يتصورون مفردات علمهم ويعرفونها، لذلك عُلم استغناء التصور عن هذه الحدود.
2. أن المناطقة جعلوا تصور الماهية إنما يكون بالحد الحقيقي المركب من الذاتيات المشتركة والمميزة وهو المركب من الجنس والفصل، وهذا الحد إما متعسر وإما متعذر، كما قد أقروا بذلك، وعليه فيصعب تصور حقيقة من الحقائق دائماً أو غالباً، وقد تصورت الحقائق فعلم استغناء التصورات عن الحد[58].

د- **بيان أثر التقسيم:** الخلاف بين العلماء حقيقي، لكن لم أجد أثراً لهذا التقسيم.

هـ- **بيان الراجح من التقاسيم، ووجه الترجيح:** الراجح رأي ابن تيمية؛ للردود التي ذكرها والله أعلم

المبحث الثالث: تقسيم أمهات المطالب.

قال الغزالي إن المطالب والصيغ كثيرة لكن أمهات المطالب أربع:[59]

أ- **توثيق التقسيم.**

المطلب الأول: ما يطلب بصيغة (هل).

يُسأل بهذه الصيغة عن أصل الوجود، مثل قولك: هل الله تعالى موجود؟

أو يسأل عن حال الموجود ووصفه، مثل قولك: هل الله تعالى خالق البشر؟، أو هل العالم حادث؟

المطلب الثاني: ما يطلب بصيغة (ما)[60].

المطلب الثالث: ما يطلب بصيغة (لم). وهو سؤال عن العلة وجوابه بالبرهان أي بالقياس.

مثل قولك لم حرمت الخمر؟ لإنها تذهب العقل فالجواب يكون بذكر العلة.

المطلب الرابع: ما يطلب بصيغة (أي). وهو الذي يطلب بها بيان المجمل، مثل إذا قيل: ما الشجر؟ فقيل: إنه جسم، فينبغي أن يقال: أي جسم هو؟ فيقول: نامٍ.

ثم قال الغزالي: أن بقية صيغ السؤال وهي: (كيف) و (أين) و (متى) داخلة في مطلب (هل) إذ المطلوب به صفة الوجود.

---

(53) ينظر الغزالي، المستصفى ص 11.

(54) ينظر الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب 55/1.

(55) ينظر ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر 56/1.

(56) ينظر المالكي، تقريب الوصول إلى علم الأصول ص 141.

(57) ومن أراد الاستزادة يجده مبسوطا في كتابه الرد على المنطقيين.

(58) ينظر ابن تيمية، الرد على المنطقيين ص 8-9.

(59) ينظر الغزالي، المستصفى ص 11-12، هنا الغزالي ذكر أهم الصيغ التي يحتاجها الناس، فلكل صيغةٍ سؤالٌ جوابٌ مناسب.

(60) وهذا القسم سوف يأتي مفصلاً في المطلب التالي.

ب- **بيان سبب التقسيم:** بعد البحث لم أجد سبباً لهذا التقسيم.

ج- **ذكر أشهر العلماء الذين وافقوا الغزالي أو خالفوه في هذا التقسيم.**

1- ابن الدهّان وافق الغزالي في هذا التقسيم[61]: فقال إن أمهات المطالب أربع:

المطلب الأول: (هل) ويراد به السؤال عن أصل الوجود أو حال الموجود.

المطلب الثاني: (ما) ويراد به بيان الاسم، أو الحد أو الرسم.

المطلب الثالث: (أي) ويطلب به تميز ما عرف جملته عما اختلط به من جنسه.

المطلب الرابع: (لم) ويراد به بيان علة الشيء.

2- **ابن قدامة أيضاً وافق الغزالي**[62]: فقال إن صيغ السؤال التي تتعلق بأمهات المطالب أربعة:

الصيغة الأولى: (هل) يطلب بها إما أصل الوجود، وإما صفته.

الصيغة الثانية: (لم) سؤال عن العلة، جوابه بالبرهان.

الصيغة الثالثة: (أي) يطلب بها تمييز ما عرف جملته.

الصيغة الرابعة: (ما) وجوابه بالحد.

وسائر صيغ السؤال كمتى، وأيان، وأين، يدخل في مطلب (هل).

د- **بيان أثر التقسيم:** لم أقف على خلاف بين العلماء في هذا التقسيم.

هـ- **بيان الراجح من التقاسيم، ووجه الترجيح:** لم أقف على تقسيم سوى تقسيم الغزالي لذلك هو الراجح، والله أعلم.

المبحث الرابع: أقسام الحد.

أولاً: تعريف الحد: عرفه الغزالي فقال: " أن الحد إنما يذكر جوابا عن سؤال في المحاورات، ولا يكون الحد جوابا عن كل سؤال بل عن بعضه والسؤال طلب وله لا محالة مطلوب وصيغة"[63].

ثانياً: دراسة التقسيم:

أ- **توثيق التقسيم:** قال الغزالي: **أن** ما يطلب بصيغة (ما)[64] ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهو ما سمّاه في الآخر **أقسام الحد:**

القسم الأول: أن يطلب به شرح اللفظ، كما يقول من لا يدري العُقار: ما العُقار؟ فيقال له: الخمر، إذا كان يعرف لفظ الخمر.

أو يسأل ما هو الليث؟ فيقال الأسد. فهذا سماه الغزالي حداً لفظياً، لإن السائل لا يطلب به إلا شرح اللفظ.

القسم الثاني: أن يطلب لفظ محرر جامع مانع يتميز به المسؤول عنه من غيره سواء كان الكلام

عبارة عن عوارض ذاته ولوازمه البعيدة عن حقيقة ذاته أو حقيقة ذاته فقط، بمعنى أنه ينبئ عن الشيء بلازم من لوازمه، وخاصية من خصوصياته لا يوجد في غيره. مثل قول القائل: ما الخمر؟ فيقال: هو المائع الذي يقذف بالزبد ثم يستحيل إلى الحموضة.

والمقصود أنه لا يتعرض لحقيقة ذاته، بل يجمع من عوارضه ولوازمه ما يساوي بجملته الخمر بحيث لا يخرج منه خمر ولا يدخل فيه ما ليس بخمر.

وهذا سماه حداً رسمياً لإنه مطلب مرتسم بالعلم غير متشوف إلى درك حقيقة الشيء.

القسم الثالث: أن يطلب به ماهية الشيء وحقيقة ذاته. مثلاً لو قلت: ما الخمر؟ فيقال: هو شراب مسكر معتصر من العنب.

وهذا سماه حداً حقيقياً؛ لإن المطلوب منه معرفة حقيقة الشيء.

وشرط الحد الحقيقي: أن يشتمل على جميع ذاتيات الشيء، مثاله لو سُئل عن حد الحيوان فقيل جسم حساس فقد جيء بوصف ذاتي، فهو جامع مانع لكنه ناقص بل يجب أن يضاف إليه المتحرك بالإرادة.

ب- **بيان سبب التقسيم:** أن الحد إما أن يكون بحسب المعنى أو بحسب اللفظ، فإن كان بحسب اللفظ فهو الحد اللفظي.

وإن كان بحسب المعنى، فإن اشتمل على جميع الذاتيات فهو الحد الحقيقي، وإن لم يشتمل على ذلك فهو الحد الرسمي[65].

---

(61) ينظر ابن الدهان، تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة 1/91-92.

(62) ينظر ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر 1/58-59.

(63) الغزالي، المستصفى ص 11.

(64) وهذا القسم سوف يأتي مفصلاً في المطلب التالي.

(65) ينظر ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر 1/59.

ج- **ذكر أشهر العلماء الذين وافقوا الغزالي أو خالفوه في هذا التقسيم.**

1- شمس الدين الأصفهاني وافق الغزالي في هذا التقسيم[66]: حيث قال: إن الحد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الحد الحقيقي: وهو معرف دل على جميع الذاتيات الكلية.

القسم الثاني: الحد الرسمي.: وهو معرف أنبأ عن الشيء بلازم أي مختص به دون غيره.

القسم الثالث: الحد اللفظي: وهو معرف أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر مرادف.

2- الزركشي قال: أن الحد قسمان حقيقي ورسمي، وخالف الغزالي في أن الحدود ثلاثة بالإضافة إلى اللفظي[67]: فجاء تقسيمه كالتالي:

القسم الأول: حد حقيقي. القسم الثاني: حد رسمي.

3- ابن تيمية خالف هذا التقسيم فقال:[68]

1. إن المتكلمين بالحدود طائفة قليلة من الناس لا سيما الصناعة المنطقية. فإن واضعها هو أرسطو وتبعه طائفة من الناس، ومن المعلوم أن علوم البشر - عامتهم وخاصتهم - حاصلة بدون ذلك. فبطل قولهم إن المعرفة متوقفة عليها، أما الأنبياء فلا شك في استغنائهم عنها وكذلك أتباعهم من العلماء والعامة.

فإن القرون الثلاثة المفضلة من هذه الأمة لم يكن تكلف هذه الحدود من عادتهم، فإنهم لم يبتدعوها ولم تكن الكتب الأعجمية عُربت لهم.

وإنما حدثت بعدهم من مبتدعة المتكلمين والفلاسفة ثم ظهر بينهم من الاختلاف والجهل ما الله به عليم.

2. أن تصور معنى الحدود لا يمنع الاشتراك فيها فهي إذا لا تفيد حقيقة معينة وإنما تفيد معنى كلياً، والمعاني الكلية موجودة في الذهن لا في الخارج، فالموجود في الخارج غير متعين ولا يمكن إدراكه بالحد وما في الذهن ليس هو حقائق الأشياء، فالحد لا يفيد تصور حقيقة أصلا.

د- **بيان أثر التقسيم:** الخلاف بين العلماء حقيقي، ولم أقف بعد البحث على أثر لهذا التقسيم.

هـ- **بيان الراجح من التقاسيم ووجه الترجيح:** الراجح رأي ابن تيمية؛ للردود التي ذكرها وأيضاً لتعسر الحد الحقيقي، والله أعلم

المبحث الخامس: تقسيم نسبة المعاني بالإضافة إلى الموصوف به في الوجود الذاتي والعرضي وتقسيماتهما.

أ- **توثيق التقسيم:** قسم الغزالي الصفات إلى ثلاثة أقسام:[69]

القسم الأول: الوصف الذاتي ويسمى صفة نفس. وهو وصف يدخل في حقيقة الشيء ولا يتصور فهم معنى الذات بدون فهمه. مثل: اللونية للسواد فمثلا لو قيل سواد فإنه يخطر بالبال اللون الأسود، والجسمية للفرس فهل يمكنك أن تتخيل فرس بدون أن تتخيل أن له جسماً؟

فالسواد والفرس صفات ذاتية.

القسم الثاني: الوصف اللازم ويسمى تابعاً: وهو وصف لا يفارق الذات ولا يدخل في حقيقتها، ويتصور فهم معنى الذات بدون فهمه. مثل وقوع الظل على الفرس عند طلوع الشمس، فإن هذا أمر لازم غير ذاتي، إذ فهمُ حقيقة وذات الفرس غير موقوف على فهم وقوع الظل على الفرس عند طلوع الشمس.

القسم الثالث: الوصف العارض: وهو وصف يتصور مفارقته للذات ولا يدخل في حقيقتها، ويتصور فهم معنى الذات بدون فهمه. فهو وصف ليس من ضرورته أن يلازم، بل يتصور مفارقته إما سريعاً كحمرة الخجل، أو بطيئاً مثل صفرة الذهب.

ثم قسم الغزالي الصفات الذاتية إلى قسمين:[70]

القسم الأول: عام ويسمى جنس. فإذا كان الذاتي عاماً لا أعم منه سمي جنس الأجناس.

القسم الثاني: خاص ويسمى نوع. وإذا كان الذاتي خاص لا أخص منه سمي نوع الأنواع.

وهذا اصطلاح المناطقة. ومثاله: أننا إذا قلنا الجوهر ينقسم إلى: جسم وغير جسم.

---

(66) ينظر الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب 1/64-65-65.

(67) ينظر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه 1/141-142.

(68) ينظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى 9/45-48.

(69) ينظر الغزالي، المستصفى ص 12-13.

(70) ينظر الغزالي، المستصفى ص 13.

والجسم ينقسم إلى: نامٍ وغير نامٍ، والنامي ينقسم إلى: حيوان وغير حيوان.، والحيوان ينقسم إلى: عاقل وهو الإنسان وغير عاقل، فالجوهر جنس الأجناس إذ لا أعم منه.، والإنسان نوع الأنواع إذ لا أخص منه، والنامي نوع بالإضافة إلى الجسم لأنه أخص منه، وجنس بالإضافة إلى الحيوان لأنه أعم منه، وكذلك الحيوان بين النامي الأعم والإنسان الأخص.

ب- **بيان سبب التقسيم:** لم أجد سبباً لتقسيم الغزالي للوصف الذاتي واللازم والعارض، أما سبب تقسيم الصفات الذاتية إلى جنس وفصل فهو: أن الوصف الذاتي إما تمام الماهية أو داخل فيها، وهو الجنس.

وإما أن يكون تمام الذاتي المشترك بين الماهية وغيرها، وهو: الفصل، سواء اختص بها أو لم يختص.

أما إذا اختص بها فظاهر. وأما إذا لم يختص بها فلأنه حينئذ لا يكون جزءا لجميع الماهيات، وإلا لانتفى البسائط، فيكون جزءا لبعضها دون بعض، فيميزها عما لا يكون جزءا له فيكون فصلا.

ج- **ذكر أشهر العلماء الذين وافقوا الغزالي أو خالفوه في هذا التقسيم.**

1. شمس الدين الأصفهاني وافق الغزالي في الوصف الذاتي، لكنه جعل الوصف العرضي ينقسم إلى قسمين فقال[71]: إن الوصف العرضي: هو ما يمكن فهم الذات قبل فهمه. ثم قسم العرضي إلى: لازم وعارض.
2. ابن قدامة وافق الغزالي في هذا التقسيم فقال[72]: والماهية: ما يصلح جوابًا للسؤال بصيغة "ما هو".

أن الماهية تتركب من الصفات الذاتية.

الوصف الذاتي: هو كل وصف يدخل في حقيقة الشيء دخولًا لا يتصور فهم معناه بدون فهمه،

مثل الجسمية للفرس، واللونية للسواد.

الوصف اللازم: ما لا يفارق الذات، لكن فهم الحقيقة غير موقوف عليه، كالظل للفرس عند طلوع الشمس

الوصف العارض: فيما ليس من ضرورته أن يلازم، بل تتصور مفارقته، إما سريعًا كحمرة الخجل، أو بطيئًا كصفرة الذهب.

وقال إن الأوصاف الذاتية تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الجنس وهو "الذاتي المشترك بين شيئين فصاعدًا مختلفين بالحقيقة".

ثم قسم الجنس إلى:

عام لا أعم منه، كالجوهر.

والجوهر ينقسم إلى جسم وغير جسم.

والجسم ينقسم إلى نامٍ وغيره.

والنامي ينقسم إلى حيوان وغيره.

والحيوان ينقسم إلى آدمي وغيره.

وإلى خاص لا أخص منه، كالإنسان.

القسم الثاني: الفصل: وهو ما يفصله عن غيره، ويميزه به، كالإحساس في الحيوان، فإنه يشارك الأجسام في الجسمية، والإحساس يفصله عن غيره.

3. ابن تيمية خالف الغزالي في هذا التقسيم وذكر عدة أسباب، لكن سأورد منها سببين بإيجاز:[73]

أ- أن إدراك وجودِ صفات مشتركة حقٌ، لكن أن يفرق بينها بجعل بعضها ذاتياً وجعل بعضها لازما لحقيقة المحدود لا يصح؛ لملازمة تلك الصفات للمحدود فهي جنسٌ واحد.

ب- فإن عدم العلم بأن المحدودَ موصوف بتلك الصفات يمنع تصوره، وإن عُلم بأنه موصوفٌ بها كان قد تصوره بدون الحد، فالحاصل من هذين أن تصور المحدود لم يكن بالحد وهذا واضح.

د- **بيان أثر التقسيم:** الخلاف بين العلماء حقيقي ويظهر أثر ذلك في مفهومهم للحد وفائدته.

هـ- **بيان الراجح من التقاسيم ووجه الترجيح:** الراجح رأي ابن تيمية للأسباب التي ذكرها والله أعلم.

المبحث السادس: تقسيم مداخل الخلل في الحدود

أ- توثيق التقسيم: حصر الغزالي مداخل الخلل في الحدود في ثلاثة أقسام:[74]

(71) ينظر الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب 67/1، 75.

(72) ينظر ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر 60/1-61.

(73) ينظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى 52/9-93.

(74) ينظر الغزالي، المستصفى ص 16.

القسم الأول: يدخل الخلل من جهة الجنس.

وهو الجزء الأول من ذاتيات المحدود، لأن الحد الحقيقي يتكون من جنس وفصل كما ذكرت.

القسم الثاني: يدخل الخلل من جهة الفصل.

وهو الذاتي الثاني.

القسم الثالث: يدخل الخلل من جهة أمر مشترك بينهما.

أما الخلل من جهة الجنس فمثاله: أن يؤخذ الفصل بدل الجنس، كما يقال في تعريف العشق: إنه إفراط المحبة، ولكن ينبغي أن يقال إنه المحبة المفرطة، فيجعل المحبة جنس ولها أنواع، ومن أنواعها المحبة المفرطة وتسمى عشقاً، فالعشق إذا أحد أنواع المحبة.

ومن ذلك أن يؤخذ المحل بدل الجنس مثل أن يقال في حد الكرسي: إنه خشب يُجلس عليه، فالخشب هو المادة التي يصنع منها الكرسي، ولكن في المثال جعل المحل الذي يصنع منه المادة هي الجنس وهذا خلل.

ومن ذلك إذا قيل في حد السيف: إنه حديد يقطع به، بل ينبغي أن يقال للسيف: إنه آلة صناعية من حديد مستطيلة عرضها كذا ويقطع بها كذا، فالآلة جنس والحديد محل الصورة لا جنس.

وأمثلة ذلك كثيرة لا يمكن حصرها.

والغزالي هنا ذكر أمثلة للقسم الأول فقط ولم يتعرض للقسم الثاني والثالث.

ب- بيان سبب التقسيم: لم أجد سبباً لهذا التقسيم.

ج- ذكر أشهر العلماء الذين وافقوا الغزالي أو خالفوه في هذا التقسيم.

1- شمس الدين الأصفهاني وافق الغزالي في هذا التقسيم فقال[75]:

أن خلل الحد إذا وضع الفصل أولا، فهذا نقص؛ لأنه حينئذ لم يحصل للأجزاء صورة مطابقة للمحدود كما هو عليه، لكن لا يكون خطأ لأن الحدود الناقصة صحيحة لتمييزه للمحدود عن غيره تمييزا ذاتيا.

ثم قال إن خلل مادة الحد الحقيقي على قسمين:

القسم الأول: خلل من جهة المعنى، وهو خطأ.

القسم الثاني: من جهة اللفظ وهو نقص.

2- محمد الفناري وافق الغزالي في هذا التقسيم وقال إن الخلل في الحد المطلق والرسمي:[76]

وقسم الخلل عدة أقسام:

الأول: أن يكون الخلل مقصورًا على الصورة وهذا يسمى نقصٌ فيها، ومقصور على المادة فهذا يسمى خطأ.

الثاني: أن يكون خلل المادة بالنقض يستلزم نقص الصورة فيكون خطأ لأن ذهاب المعروض ملزوم ذهاب العارض.

الثالث: أن يكون الخلل المقصور على الصورة غير قادح في الصحة بل في الكمال.

الرابع: الخلل الرسمي ما يتعلق باللزوم فنقول في مطلق الحد النقص في الصورة بإسقاط الجنس الأقرب أو مطلق الجنس ولا نقص في المادة لدلالة الفصل عليهما بالالتزام أو بتقديم الفصل نحو العشق المفرط من المحبة.

د- بيان أثر التقسيم: الخلاف بين العلماء لفظي ولم يترتب عليه أثر.

هـ- بيان الراجح من التقاسيم ووجه الترجيح: لم يترجح لي تقسيمٌ معين والله أعلم.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد، أما بعد:

ففي ما يلي أهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها خلال دراسة هذا البحث:

1- تبين مدى ارتباط المنطق بعلم أصول الفقه من خلال التقاسيم المنطقية التي ذكرها الغزالي في مقدمة كتابه المستصفى.

2- انفراد الإمام الغزالي في بعض التقاسيم وتتابع العلماء من بعده على ذكرها اقتداء به.

3- قسم الغزالي العلوم بعدة اعتبارات:

فباعتبار مكانتها وفضلها تنقسم إلى: علم عقلي محض، وعلم نقلي محض، علم ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع.

(75) ينظر الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب 1/ 77-78.

(76) ينظر الفناري، فصول البدائع في أصول الشرائع 1/56-57.

وباعتبار مشروعيتها تنقسم إلى: علوم عقلية، وعلوم دينية، ثم كل واحد من العلوم العقلية والعلوم الدينية ينقسم إلى كلية وجزئية.

4- حصر الغزالي مدارك العلوم النظرية في الحد والبرهان.

5- تقسيم الغزالي للحد إلى ثلاثة أقسام: الحد اللفظي، والحد الرسمي، والحد الحقيقي.

6- أن علم أصول الفقه وإن ارتبط بالمنطق لكنه يبقى علم الدليل والحجة، لكنه يبقى علم الدليل والحجة، ويجب أن يكون بلغة سهلة لا تكلف فيها، ليتوصل الباحث وطالب العلم من خلاله إلى الأصول والأدلة الشرعية للأحكام الفقهية وما ردود الإمام ابن تيمية إلا لتلخيص علم أصول الفقه من التكليف والغموض وتجريده للهدف منه.

التوصية:

أوصي الباحثين والباحثات العناية بدراسة التقاسيم المنطقية فهي تحتاج للمزيد من البحوث والرسائل وتحتاج كذلك إلى تأصيل وتقعيد للتقاسيم المنطقية خاصة والتقاسيم الشرعية عامة.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1- ابن الدهان، محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، المحقق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.

2- ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد

3- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ/1995م.

4- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، الرد على المنطقيين، المحقق: - الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: -.

5- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.

6- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة:الجزء: 1 - الطبعة: 0، 1900 الجزء: 2 - الطبعة: 0، 1900 الجزء: 3 - الطبعة: 0، 1900 الجزء: 4 - الطبعة: 1، 1971 الجزء: 5 - الطبعة: 1، 1994 الجزء: 6 - الطبعة: 0، 1900 الجزء: 7 - الطبعة: 1، 1994.

7- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الضروري في أصول الفقه، تقديم وتحقيق: جمال الدين العلوي، تصدير: محمد علال سيناصر الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1994 م.

8- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: 1415 هـ - 1995 م.

9- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.

10- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، روضة الناظر وجنة المناظر، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية 1423هـ-2002م.

11- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ

12- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، الفكر الأصولي، الناشر: دار الشروق، الطبعة: 1403هـ-1983م.

13- أحمد مختار، عبد الحميد عمر معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

14- الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م.

15- الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، المحقق: محمد مظهر بقا

16- آل سيف، عبد الله بن مبارك، التقاسيم والأنواع والجوامع الفقهية في فروع الفقه الحنبلي في باب المياه، العام 1427هـ.
17- الحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) تاريخ النشر: 1941م.
18- الخادمي، نور الدين مختار، علم القواعد الشرعية، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1326 هـ-2005م.
19- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985م.
20- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م
21- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.
22- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م
23- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ
24- السبكي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الإبهاج في شرح المنهاج، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، عام النشر: 1416هـ - 1995 م
25- الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، شرح مختصر الروضة، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1407 هـ / 1987م
26- الغرناطي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي تقريب الوصول إلى علم الأصول، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م
27- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، إحياء علوم الدين، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
28- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المستصفى. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.
29- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م.
30- الفناري، محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الرومي فصول البدائع في أصول الشرائع، المحقق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل
31- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
32- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، شرح تنقيح الفصول، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، 1393 هـ - 1973 م.
33- المالكي، الحسين بن رشيق، لباب المحصول في علم الأصول، المحقق: محمد غزالي عمرجابي، الناشر:دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعةالأولى 1422هـ-2001م.
34- المتقي، عبدالعالي، تداخل علم المنطق مع علم أصول الفقه، بونه للبحوث والدراسات، رقم المجلد 25، 26، أرقام الصفحات 7، 2016م.
35- المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.